

على استوائها كما كان مطليا بالانك لا يجوز التيميم
به وما ليس مطليا جازا اذ كان عليه على الفضا
المطلي غيرا فانه يجوز في الخطه ونحوها على الخا والسفك
ولقويم بالخريف في الغبار ان كان متخذ من التراب
خالص ولم يجعل فيه شيء من الادوية كالنحو والشعر
ونحوها مما يجعل في الطين الكدى تحذف منه الملائمة
جائز التيميم به وان لم يكن عليه غبار وان كان فيه شيء
منها فهو كالمطلي بالانك وان تيميم بالتراب لا يجوز
وان اختلط التراب بالانك ان كان التراب غالبا
يجوز وان كان التراب غالبا لا يجوز لان الحكم الغالب
وان اصاب الارض نجاسة كثيفة او رقيقة فنجست
بالشمس ونعيمها وتيديها باعتبار الغالب وذهب اثرها
من اللون والرائحة جائز صلوة عليها الحكم بطلانها
ولا يجوز التيميم بها في ظاهرها لانه لعدم ظهور نيتها
وتحقيقه في الشرح وروى صحابنا انه يجوز ايضا في
رطبة شاذة رواها ابن كاس واذ تيميم الرجل من
موضع فتيميم اخر من ذلك الموضع بعينه ايضا جاز

ان

لان المستعمل ما في يده بعد المسح ورون غيره والتيميم
في الجنابة وكحدث سواى صفة التيميم لمن عليه الغسل
ومن عليه الوضوء واحدة وهى الصبر بان المسح لبعضه
وهذا اجماع الائمة ولو صلى التيميم ثم وجد الماء في الوقت
لا يعيد لانه اذا اهاب بالقدرة الكافية عند انعقاد
سببها والرجل الصحيح في المصرتيميم لصلوة الجنابة
اذ اصاب الفوت سبب الوضوء عندنا خلافا للشافعية
او الولي لانه ينتظر فلا يخاف الفوت ولا حاجة اليه
استثنائه بعد تقيد لا يخوف الفوت لان الولي و
غيره في ذلك سواء على ما حققناه في الشرح وكذا اذا
احد المتوضي من شرع بالوضوء في صلوة العيد تيميم
وينبى في قوله خيفة وقال لا يجوز له التيميم لانه من
من الفوت اذا الاذن كان خلو الامام وان فرغ
الامام وله ان الخوف بان لانه يوم ازحام فيغلب
اعتناء عارض يفسد صلوته قبل بالمتوضي لانه لو
شرع بالتيميم فاحدث يجوز له التيميم اتفاقا
والخلاف انما هو فيما اذا اشك في الادراك وعدمه